مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٧) العدد (٣)
الإصدار الثالث والعشرون
(١-٢٣) ٢٠٢٤

التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية، اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نداء سليمان محمد غروف
جامعة تونس، المعهد العالي للتصرف.
نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ سبتمبر ٢٠٢٤م

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع التمكين الاقتصادي لدى المرأة العاملة في الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء العاملات في الجمعيات التعاونية في محافظات الضفة الغربية، والبلغ عددهن (٤٣١٩)، وتكونت عينة الدراسة من (٥٠٠) منتسبة للاتحاد تم اختيارهن بالطريقة العشوائية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة تكونت بصورتها النهائية من (٦٢) فقرة. وأظهرت النتائج وجود أثر متوسط لآليات واستراتيجيات العمل بكافة مجالاتها على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ووجود أثر مرتفع لكل من: (تعزيز القدرات، والتسليف، والتوفير، والاستجابة للسياسات والاستراتيجيات، وآليات عمل الاتحاد) على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف. بينما يوجد أثر متوسط لملاءمة التشريعات والقوانين المعمول بها على التمكين الاقتصادي للمرأة. كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تمكين المرأة اقتصاديا في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف تعزى لمتغيرات: (المؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والعمر، ومستوى الدخل، والمنطقة، ونوع التمكين)، في حين تبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً حسب متغير حجم المشروع. وخرجت الدراسة بعدة توصيات، أهمها: (العمل على تطوير السياسات والاستراتيجيات الرسمية الخاصة بعمل المشاريع النسوية، العمل على دعم برامج التوفير والتسليف، والتي من شأنها تعزيز دور المرأة في المشاريع ونجاحها، العمل على ملائمة التشريعات

والقوانين المعمول بها في دعم تمكين المرأة من خلال مراعاتها للمشاريع النسوية وخصوصيتها).

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، المرأة العاملة، الجمعيات التعاونية.

Abstract

The study aimed to know the reality of economic empowerment among women working in cooperative societies in the West Bank. The study used the descriptive analytical approach. The study population consisted of all women working in cooperative societies in the governorates of the West Bank, and they numbered (4319). The study sample consisted of (500) members of the union chosen randomly. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was constructed, which in its final form consisted of (٦٢) items. The results showed a moderate impact of work mechanisms and strategies in all their fields on the economic empowerment of women working at the Union of Cooperative Societies for Savings and Credit. A high impact of: (strengthening capabilities, credit, saving, and responding to policies and strategies, and the union's work mechanisms) on the economic empowerment of women working in Union of Cooperative Societies for Savings and Credit. While there is a moderate effect of the suitability of applicable legislation and laws on the economic empowerment of women. The results also indicated that there were no statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between the economic empowerment of women in the Union of Cooperative Societies for Savings and Credit due to the variables: (educational qualification, marital status, age, income level, region, and type of empowerment). When it found there were no statistically significant differences according to the project size variable. The study came out with several recommendations: (Working to develop official policies and strategies for the work of women's projects, working to support savings and credit programs, which will enhance the role of women in projects and their success, working to adapt the applicable legislation and laws to support women's empowerment by taking into account them. For feminist projects and their specificity).

Keywords: economic empowerment, working women, cooperative societies.

*** المقدمة**

سعت الحركة النسوية العربية منذ عقود مضت من أجل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، ومع ذلك لم تحقق النجاح بالمستوى الذي حققته الحركات والجمعيات النسوية في الغرب، وبناء على ما تشير إليه الاحصائيات والمعطيات المتوفرة لا يمكننا الانكار بأن المرأة العربية هي من اكثر الطاقات المهمشة، ويعود هذا التهميش إلى أسباب وعوامل كثيرة، منها نظرة المجتمع للمرأة وكأنها كائن خامل غير منتج، وكأنها عالة تثقل كاهل المجتمع، وبالرغم من حجم التطور الذي حصل في أواخر القرن الماضي وفي مقدمة هذا القرن في مختلف القضايا التنموية، إلا أن التطور في قضية المرأة كان ضعيفا وخصوصا فيما يتعلق بدورها في تحقيق التنمية الشاملة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠)، وبما أن المرأة تشكل نصف المجتمع، فلابد لها اذاً أن تشارك الرجل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بالتالي يعطي قيمة انتاجية أكبر للمجتمع، وبالتالي المساهمة الاقتصادية التي تؤدي إلى التنمية العامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦).

وبالرغم من قصور الجوانب التطبيقية في العالم العربي، خاصة في قضية تمكين المرأة وضعف الوجود النسائي على ساحة اتخاذ القرار في المجتمع، ورغم ما تمتلئ به الساحة العربية من مبادرات تتعلق بهذا الشأن، إلا أن فلسطين لها وضعها الخاص، حيث أن خضوع البلاد لسيطرة الاحتلال، وما تبع ذلك من أعمال قتل وتهجير واعتقالات وتشتت للشعب الفلسطيني، ساهم بانخراط فئات واسعة في العمل السياسي، ومن ضمنها النساء، مما دفع موضوعيا باتجاه رفع مستوى الوعي السياسي والمشاركة عبر الانخراط بالعمل النضالي والحزبي وتأسيس الجمعيات الأهلية والخيرية، إلا أن هذا الأمر واجه الكثير من الصعوبات والعقبات نتيجة لإرث الثقافة الأبوية، وبسبب تخلف المجتمع والعادات والتقاليد السائدة، وقد ساهم كل ذلك في إهمال التمكين الاقتصادي لحساب التمكين السياسي.

من خلال هذا الواقع نتناول قضية تمكين المرأة العاملة اقتصاديا، وما يدعونا للتفاؤل فيما يخص قضايا تمكين المرأة هو الالحاح الذي تعبر عنه احتياجات المجتمع للموارد البشرية، والذي يعتبر تحديا من التحديات التي يواجهها الوطن العربي عموما وفلسطين خصوصا، فالأوضاع الآنية تظهر ضرورة إشراك المرأة في خطط وعمليات التنمية ودمجها بكافة الجوانب للمساهمة في إحداث التنمية وتطوير المجتمع، وذلك عبر المشاركة في مشاريع ترمي إلى تحسين دخل المرأة واستقلالها الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة، ولعل أساس التمكين المطلوب هو التمكين الاقتصادي، لذي يجعل المرأة أكثر حرية وكفاءة وقادرة على تنفيذ المشاريع التي تنوي القيام بها بهدف الحصول على المردودات والعوائد المالية والتي بدورها تحسن دخل المرأة وأسرتها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الإسهام في إحداث التنمية المجتمعية المأمولة (الرقب، ٢٠٠٩).

*** مشكلة الدارسة وأسئلتها**

تعد قضية تمكين المرأة بشكل عام وتمكينها اقتصاديا بشكل خاص عصبا رئيسيا تقوم عليه عمليه التنمية المجتمعية، وتسعى اغلبية الدول لتمكين المرأة لتعزيز مساهمتها في العملية

التنموية باعتبارها طاقة بشرية يجب استثمارها. وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسين عاما على صدور ميثاق الامم المتحدة، وبالرغم من صدور العديد من القرارات الدولية لدعم وتمكين المرأة في شتى مجالات الحياة، وبالرغم من الدراسات العديدة على هذا الصعيد، إلا ان عملية تمكين المرأة بقيت ملتبسة وشائكة وغير واضحة. وعليه فإن ثمة حاجة الى دراسة وسع وأعمق للتعرف على أثر أليات واستراتيجيات العمل والظروف المحيطة على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة للفلسطينية عموما، وتحديداً المرأة المستفيدة من اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية، لذا ستحاول الدراسة الاجابة على السؤال الرئيسي الآتي: ما واقع التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟، وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:-

س١. ما أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة؟

س٢. ما واقع التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟

س٣. ما واقع التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟

س٤. ما واقع تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟

س٥. ما مدى ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول بها للتمكين الاقتصادي للمرأة؟

س٦. ما مدى استجابة السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لتمكين المرأة اقتصاديا؟

*** فرضية الدراسة**

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تمكين المرأة اقتصاديا في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف تعزى لمتغيرات: (المؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والعمر، ومستوى الدخل، والمنطقة، ونوع التمكين، وحجم المشروع).

*** متغيرات الدارسة**

١- المتغيرات الديموغرافية والوسيطة: (المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، العمر، مستوى الدخل، المنطقة، نوع التمكين، حجم المشروع).

٢- المتغير المستقل: استراتيجيات العمل والظروف المحيطة بعمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف (آليات العمل، التوفير، التسليف، تعزيز القدرات، ملائمة القوانين والتشريعات، الاستجابة للسياسات والاستراتيجيات الرسمية).

٣- المتغير التابع: التمكين الاقتصادي للمرأة.

*** أهداف الدارسة**

هدفت الدارسة الحالية التعرف إلى: -

١- أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة.

٢- واقع التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٣- واقع التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٤- واقع تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٥- مدى ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول بها للتمكين الاقتصادي للمرأة.

٦- مدى استجابة السياسات والاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لتمكين المرأة اقتصاديا.

*** أهمية الدارسة**

١- الأهمية نظرية: تكمن أهمية هذه الدراسة نظريا بمستويين: المستوى الأول، يتجسد في القاء الضوء على التمكين الاقتصادي للمرأة بأبعاده ومؤشراته المختلفة، وأثره على مكانة ودور المرأة في المجتمع، وبالتالي أثره على التنمية المجتمعية. وهو ما قد يستكمل ما كتب سابقا، ويفتح المجال للتنبيه إلى ضرورة المزيد من الدراسات المتعمقة والمتخصصة في هذا المجال. أما المستوى الثاني، فيتجسد في القاء الضوء على دور الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في تمكين المرأة اقتصاديا.

٢- الأهمية تطبيقية: يكمن الجانب التطبيقي في أهمية هذه الدراسة بمستويين: المستوى الأول هو توخي إعطاء تقييم عملي طبقاً لأبعاد ومحاور التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل من يقوم بهذا الدور والنساء المستفيدات منه، وتنبع الأهمية هنا من ضرورة توجيه الاهتمام في التمكين الاقتصادي للأبعاد والمؤشرات ذات الأثر الأكثر كفاءة وفاعلية، أما المستوى الثاني من الأهمية التطبيقية فيكمن في إمكانية توفير دلالات عملية ملموسة تساعد على تطوير عمل الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في فلسطين، وذلك من خلال ما سوف تسفر عنه نتائج الدراسة.

*** حدود الدراسة**

١- الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية لهذه الدراسة في دراسة حالة الاتحاد العام للجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، واستقصاء آراء المستفيدات من جمعيات تنمية المرأة التعاونية للتوفير والتسليف في كافة محافظات الوطن.

٢- الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة بين شهر يناير من العام ٢٠١٨ إلى شهر مايو من العام ٢٠١٩.

٣- الحدود المكانية: يتمثل المجال المكاني في محافظات الضفة الغربية.

٤- الحدود البشرية: تتمثل بجميع النساء المنتسبات الى اتحاد جمعيات تنمية المرأة التعاونية للتوفير والتسليف في كافة فروعها في الضفة الغربية.

*** مصطلحات الدارسة**

١- التمكين: هو التأثير بفعالية في العملية التنموية، وفي ممارسة حرية الاختيار والمشاركة واتخاذ القرارات، وهو ما يترتب عليه التعاون بين كلا الجنسين من أجل النهوض والخروج من حالة عدم التطور والتخلف (العتيبي، ٢٠٠٥).

٢- تمكين المرأة: حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها، والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي، حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن (عبد السلام، ٢٠١٥).

٣- التمكين الاقتصادي للمرأة: توفير الفرص الاقتصادية – مثل توسيع فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية، تشجيع العمل اللائق والمنتج، تحسين فرص الوصول للتمويل (الوضع القانوني والحقوقي، التعبير، الدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية (سلامي، ٢٠١٦).

*** الإطار النظري**

يتناول البحث دور اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة، وسيتناول الإطار النظري الحديث عن التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة، ودور اتحاد الجمعيات التعاونية في تمكين المرأة اقتصادياً.

*** دور التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة**

*** مفهوم التمكين الاقتصادي**

ظهر مفهوم التمكين في نهاية الثمانينات، ولاقى انتشارا في التسعينات من خلال زيادة الاهتمام والتركيز على العنصر البشري، وقد تبلور مفهوم التمكين نتيجة للتطور الحاصل في الفكر الإداري الحديث، فإذا إذا أردنا تأصيل مفهوم التمكين فسنجد ان له دلالة معرفية في القرآن الكريم قبل أن يبرز الكم الهائل من الكتابات في الغرب حول هذا الموضوع، إلا أننا نلمس شحا في الدراسات العربية حول هذا الموضوع، ويعتبر التمكين من المفاهيم الإدارية الحديثة التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الباحثين، نتيجة لارتباطه بمفاهيم أخرى ذات بعد سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي إلخ....، انعكس ذلك على التعريفات المرتبطة به (ملحم، ٢٠٠٦).

إن مسألة التمكين وخاصة تمكين النساء اقتصاديا من أهم المسائل التي يركز عليها العالم أجمع في الآونة الأخيرة، كون المرأة تشكل نصف القوى العاملة بغض النظر سواء في صفوف المتعلمين أم الحرفين، وان الهدف من تمكين النساء اقتصاديا هو إدماج المرأة وخاصة الفقيرة أو المعيلة في صلب عملية التنمية وتعزيزها، من خلال الحصول على فرص المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، مما يؤدي إلى التحسين المستمر لأوضاع النساء وأوضاع أسرهن على المستوى العام (الدراغمة، ٢٠١٤).

وتسعى الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف من خلال العمل الدؤوب والمتواصل إلى تنمية وتطوير القد ارت والمها ارت المختلفة للعضوات المنتسبات فيها، وتشجيعهن على التوفير وتقديم رزمة من الأنشطة لبناء قد ارت العضوات، كعقد الدورات المتخصصة لمساعدة العضوة على إدارة مشروعها بالشكل السليم، وتنفيذ ورشات عمل، بالإضافة إلى نظام التوفير الذي تتبعه الجمعيات والذي يساعد العضوات على تنفيذ المشاريع الخاصة بهن، والتي تمول من قبل العضوات أنفسهن من خلال قيامهن بدفع قيمة معينة كأسهم، ودفعهن للتوفير، بحيث تساهم هذه الجمعيات في إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة بنظامها المتبع لأنها تعزز النمو المالي والتشغيلي لأموال العضوات، من خلال قيامهن بالاقتراض من الجمعيات، وتشغيل أيدي عاملة في هذه المشاريع وطرح منتجات جديدة في الأسواق التي تلبي احتياجات الأفراد، وبالتالي تعم المنفعة على عدة أطراف محققة بذلك التنمية

الاقتصادية على كافة المستويات (اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، ٢٠١٦).

*** دور التعاونيات وأهميتها في التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين**

*** أهمية الجمعيات التعاونية النسوية**

أن العمل الإنتاجي مقياس لحضارة المجتمعات وتقدمها، خاصة وأن القوى البشرية تمثل أهم عنصر في عناصر الانتاج للدولة، وقد استطاعت اليابان بعد الحرب العالمية الأولى أن تبني قاعدة قوية من خلال تطوير القوى البشرية في الانتاج وتوجيهها، لذلك فإن الانتاج يمكن أن يتحقق من خلال توظيف ب ارمج الأسر المنتجة، وحيث أن الدولة والقطاع الخاص لا يستطيعان وحدهما تأمين وظائف تغطي كافة الشباب والشابات، فأن التعاونيات النسوية تلبي طموح النساء وتمكينهن في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهنا تنبع اهمية انشاء تنظيم للنساء العاملات في الحرف المختلفة، خاصة اليدوية للحفاظ على المرأة ودورها كعنصر منتج في المجتمع بجانب الرجل، بالإضافة إلى دورها وعملها في حماية الأسرة، إن تعاونيات التوفير والتسليف أسهمت وبشكل فعال في عملية تقوية وتمكين النساء العضوات فيها، والدليل على ذلك يتمثل في زيادة عدد النساء اللواتي يسهمن في الدخل العائلي من خلال المشاريع الإنتاجية المدرة للدخل ومن خلال الإنتاجية المدرة للدخل، والتي يدرنها بأنفسهن، بحيث تتجلى مساعدة الجمعيات للنساء وبخاصة جمعيات التوفير والتسليف في أربعة أوجه وهي (سعد، ٢٠٠٧): –

١– المساعدة على توفير مصدر دخل مستقل خارج إطار المنزل.

٢– تساهم الجمعيات النسائية في تعرض النساء لأفكار جديدة، وقيم إنتاج وعمل ودعم اجتماعي والذي من شأنه أن يعزز ويجذر التأكيد على حقوقها.

٣– إن توفر الفرص للنساء لإدارة مشاريع واتخاذ قرارات فيما يتعلق بالمصادر المادية يعزز الشعور بالمكانة والقيمة في عيون أزواجهن، وبالتالي يعزز العلاقة التبادلية بينهما.

٤– يعتبر التوفير أو الادخار بالنسبة للنساء هو قيمة التزام تحظى بالتقدير الهام لمجموع النساء.

*** دور التعاونيات وأهميتها في التمكين الاقتصادي للمرأة في فلسطين**

تعتبر التعاونيات وعاء ومدخل للعمليات التنموية، ويمكن أن تكون عاملا مهما للتطوير وطريقا يمهد للنمو الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، وكما أشار العتيبي (٢٠١٢) في دراسته التي تتمحور حول دور التعاونيات النسوية في التمكين الاقتصادي أنه في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة، والتي تعيشها المنطقة العربية من حالة تبعية للغرب أنها بحاجة إلى واحدة مثل تلك التعاونيات، والتي تساعد بالدرجة الأولى الفئات المهمشة والمناطق الريفية والتجمعات البدوية، لما لها من دور كبير ممكن أن تؤديه في مجال تطوير القوى الإنتاجية، ويمكن أن تكون التعاونيات باعتبارها جزء من الأبنية المؤسسية في المجتمع عاملا مؤثراً في الانتاج والإنتاجية، فهناك علاقة طردية بين الجمعيات التعاونية والإنتاجية، أي كلما ازد عدد الجمعيات التعاونية وتحسن

اداؤها ازدت الإنتاجية، وتزداد أهمية الجمعيات التعاونية يوما بعد يوم بسبب الظروف والأوضاع المعيشية السيئة التي يعيشها الشعب الفلسطيني والتي في الواقع تزداد سوءا يوما بعد يوم بسبب سياسات الاحتلال الغاشم الهادفة إلى تدمير أي قاعدة أو بنيان يمكن لها ان تساهم في تحسين الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وبسبب تلك القيود المفروضة على شعبنا يواجه قطاع العمل التعاوني الفلسطيني كباقي القطاعات في المنطقة بعض الصعوبات التي تعيق عمله، رغم أنه حقق العديد من النجاحات في جوانب مختلفة، إلا أنه في حال لو كان ذلك القطاع يمتلك الحرية الكاملة لأطلق العنان والازدهار والتطور بشكل أكبر مما هو عليه الآن (سليمان، ٢٠٠٤). فالتعاونيات هي مؤسسات اقتصادية (إنتاجية أو خدمية) مستقلة ويملكها المشاركون بها، هؤلاء المشاركون هم إما مستهلكون أو منتجون أو عمال أو خليط من هذه الفئات، وتلبي المنشأة أو الجمعية التعاونية بعض احتياجات المشاركين بها، ويأتي رأس المال المستثمر في المنشأة من المشاركين فيها أو من جزء من عائداتها يحتجز لأغراض التوسع والتطوير، ويزداد أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات التعاونية من خلال القيام بالأدوار التالية في إطار عملية التنمية المستدامة وهي (وزارة العمل، ٢٠١٢): -

١- زيادة الإنتاج وتحسين مستوى العمل والمعيشة لأعضائها، وتقديم الخدمات الضرورية في منطقة اختصاصها، ونشر الوعي التعاوني بين أعضائها وحثهم على النشاط في الأعمال المشتركة وتأهيلهم وتدريبهم بما يحقق أهداف التعاون، وغرس وتنمية حب المساعدة المتبادلة بينهم.

٢- المساهمة الفعلية في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن.

٣- العمل على إيجاد وتنمية العلاقات التعاونية بين المواطنين في منطقة نشاطها التعاوني، وتنمية الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية لأعضائها وتشجع التعامل معها بكافة الوسائل المتاحة.

٤- رفع مستوى المزايا لأعضاء الجمعية التعاونية.

٥- الدفاع عن حقوق أعضائها تجاه الغير.

٦- العمل على تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها، بتنظيم جهودهم وفقا لنوع النشاط.

٧- تنظيم الحصول على القروض بمختلف أنواعها طبقا لحاجة أعضائها أو لتمويل أنشطتها.

*** الدارسات السابقة**

أجرى نجم (٢٠١٣) دراسة هدفت إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، والى معرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة، ومؤشراتها في وثائق المؤسسة التنموية، والكشف عن مدى اختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، كما استخدمت أسلوب تحليل المحتوى للخطة الاستراتيجية والتقارير السنوية لثلاث سنوات مضت، وتكونت عينة الدراسة من (٣١) مؤسسة تعمل في مجال تمكين المرأة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأنه تتفاوت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، فجاء ترتيبها تنازليا: التمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي،

التمكين الصحي). كما توصلت الباحثة إلى أنه لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية)، وكذلك نوع الوثيقة والخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية.

كما أجرى رحمان وسلطان (Rahman & Sultana,2012) دراسة هدفت إلى التعرف إلى مدى مساهمة جمعية (Shri Mahila Griha Udyod Lijjat Papad) في "تمكين المرأة" وهي منظمة دولية أنشئت في عام ١٩٥٩ بموجب مجموعة من النساء اللواتي بدأن الأعمال التجارية الصغيرة، تم قياس تمكين المرأة على ثلاثة عوامل هي: النفسية والاجتماعية والاقتصادية، تكونت عينة الدراسة من (٣٤) عضوة من عضوات الجمعية من فرع حيدر أباد، استعانت الدراسة بأداة الاستبانة المنظمة لجمع البيانات، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة انها أسهمت إيجابياً في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من (١٥١) من الأميات وشبه الأميات، اذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص، وأظهرت النساء الشابات وغير المتزوجات هن الأقل من رواد المؤسسة.

وأجرت الخاروف (٢٠١١) دراسة هدفت إلى تقييم مشروع الازدهار التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية من خلال تعرف أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق في المشروع، وتقييمهن لدورات المشروع المختلفة، استخدم المنهج الوصفي وكانت أداة الدراسة استمارة ل (١٧٠) مشاركة في المشروع، وتوصلت الدراسة إلى: كفاية المشروع من حيث رضا المشاركات عن المشروعات بدرجة مرتفعة بشكل عام، حيث بلغت كفايته في زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً بنسبة (٥١٪) واجتماعياً بنسبة (٨١٪)، مما أدى إلى زيادة ثقة المشاركة بنفسها، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات بها وبأسرتها في المجالات المختلفة.

كما أجرى (DUFLO, 2012) دراسة هدفت الى بحث العلاقة بين تمكين المرأة والتطور الاقتصادي، حيث افترض الباحث وجود علاقة قوية بين هذين المتغيرين، حيث تم التركيز على دور المرأة في تحقيق التطور الاقتصادي وذلك ان معظم البحوث التي تمت بهذا الإطار ركزت على دور الرجل في تحقيق التطور الاقتصادي بشكل حقق عدم العدالة بين الرجل والمرأة. كما قام الباحث بمراجعة الادبيات المرتبطة بالموضوع والجدل حول العلاقة بين تمكين المرأة والتطور الاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى ان تمكين المرأة سيؤدي إلى تحسين التطور الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة من الرفاهية وخاصة في مجالات الصحة والأغذية، وضرورة تحقيق موازنة بين دور المرأة ودور الرجل في تحقيق التطور الاقتصادي.

كما قام (Blattman et- al, 2013) بدراسة آثار منح المرأة وخاصة المرأة لفقيرة في أوغندا منح مالية وتدريب حول المهارات الاساسية على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تصميم وتنفيذ برامج معدة لهذا الغرض صممت من قبل منظمة ايطالية غير حكومية، حيث بلغت العينة (١٨٠٠) امرأة شابة فقيرة في (١٢٠) قرية تم اختيارها عشوائياً، حيث طبقت هذه البرامج عليهن لفترة (١٨) شهر، وتم تقسيم النساء إلى مجموعات تحت إشراف

مشرفين مختصين، تم جمع المعلومات لفترة من ٢٠٠٩ لغاية ٢٠١٢م، وقد توصلت الدراسة إلى إن المرأة الفقيرة تمكنت من الحصول على منافع محددة من خلال إقامة أعمالهن الخاصة، مما يعني ان البرامج المنفذة حققت قيمة أعلى من كلفتها وبشكل عام فإن الدراسة خلصت إلى إن التمكين الاقتصادي للمرأة يمكن ان يحقق لها اثار ايجابية خاصةً في المجال الصحي.

*** تعقيب على الدراسات السابقة**

بعد الاستعراض السابق للدراسات السابقة العربية والأجنبية توصلت الباحثة إلى أن موضوع التمكين الاقتصادي للمرأة قد حظي باهتمام الكثير من الباحثين في مجال التربية والإدارة، كما أظهرت العديد من الدراسات الدور البارز للجمعيات والمؤسسات التنموية في التمكين الاقتصادي للمرأة، مثل دراسة نجم (٢٠١٣)، ودراسة (Rahman & Sultana, 2012)، كما بحثت دراسات أخرى العلاقة بين تمكين المرأة والتطور الاقتصادي مثل دراسة (DUFLO, 2012)، وأشارت دراسة الخاروف والحديدي (٢٠١١) إلى تقييم مشروع الازدهار التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية، في حين قام (Blattman et- al, 2013) بتحليل آثار المرأة الدعم المالي للمرأة الفقيرة على التمكين الاقتصادي. وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات في التعرف إلى مجالات الدراسة ومتغيراتها والأساليب الإحصائية في تحليل نتائجها، كما استفاد من النتائج والتوصيات والمقترحات التي خرجت بها هذه الدراسات. ومن جانب آخر أفادت الباحثة من هذه الدراسات في تصميم الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة وكذلك في مجال منهجية البحث وأسلوبه، فقد أسهمت تلك الدراسات بإثراء هذه الدراسة بالخبرات الواردة فيها. ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة أنها عنيت بمعرفة دور الجمعيات التعاونية في التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث لم يتم تناول هذا الموضوع بهذه الصورة في الدراسات السابقة –على حد علم الباحثة –إضافة إلى تفردها في بحث دور الجمعيات التعاونية في التمكين الاقتصادي للمرأة، من وجهة نظر النساء المنتسبات للجمعيات التعاونية بمختلف أنشطتها.

منهج الدراسة: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لهذا النوع من الدراسات.

مجتمع الدارسة: تألف مجتمع الدراسة من جميع النساء المنتسبات للجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية، والبالغ عددهن (٤٣١٩).

عينة الدارسة: تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث وزعت (٥٣١) استبانة، استرد منها (٥٠٠) استبانة بنسبة (١١.٥٪) من حجم المجتمع، والجدول (١)، يوضح توزيع أفراد العينة:-

جدول (١): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ما قبل الثانوية	195	39,0
	ثانوية عامة	60	12,0
	دبلوم	70	14,0
	بكالوريوس	135	27,0
	دراسات عليا	40	8,0
الحالة الاجتماعية	عزباء	70	14,0
	متزوجة	310	62,0
	غير ذلك	120	24,0
الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	15	3,0
	من 25-35 سنة	95	19,0
	من 36-45 سنة	90	18,0
	من 46-55 سنة	155	31,0
	من 56-65 سنة	145	29,0
مستوى الدخل	أقل من 1450 شيكل	45	9,0
	من 1450-2500 شيكل	240	48,0
	من 2501-3500 شيكل	180	36,0
	من 3501-5000 شيكل	35	7,0
المنطقة	القدس	75	15,0
	الخليل	36	7,2
	بيت لحم	46	9,2
	ارام الله	75	15,0
	نابلس	79	15,8
	أريحا	19	3,8
	سلفيت	19	3,8
	طوباس	25	5,0
	جنين	69	13,8
	طولكرم	25	5,0
	قلقيلية	32	6,4
نوع التمكين	توفير	145	29,0
	تسليف	285	57,0
	تعزيز قدرات	70	14,0
حجم المشروع	صغير	395	79,0
	متوسط	105	21,0

يبين الجدول (١) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي أن نسبة ٣٩٪ ما قبل الثانوية، ونسبة ١٢٪ ثانوية عامة، ونسبة ١٤٪ للدبلوم، ونسبة ٢٧٪ للبكالوريوس، ونسبة ٨٪ للدراسات العليا. ويبين متغير الحالة الاجتماعية أن نسبة ١٤٪ للعزباوات، ونسبة ٦٢٪ للمتزوجات، ونسبة ٢٤٪ لغير ذلك. ويبين متغير الفئة العمرية أن نسبة ٣٪ لأقل من ٢٥ سنة، ونسبة ١٩٪ من ٢٥-٣٥ سنة، ونسبة ١٨٪ من ٣٦-٤٥ سنة، ونسبة ٣١٪ من ٤٦-55 سنة، ونسبة ٢٩٪ ٥٦-٦٥ سنة. ويبين متغير مستوى الدخل أن نسبة ٩٪ لأقل من ١٤٥٠ شيكل، ونسبة ٤٨٪ من ١٤٥٠-٢٥٠٠ شيكل، ونسبة ٣٦٪ من ٢٥٠١-٣٥٠٠ شيكل، ونسبة ٧٪ من ٣٥٠١-٥٠٠٠ شيكل.

ويبين متغير المنطقة أن نسبة ١٥٪ للقدس، ونسبة ٧.٢٪ للخليل، ونسبة ٩.٢٪ لبيت لحم، ونسبة ١٥٪ لرام الله، ونسبة ١٥.٨٪ لنابلس، ونسبة ٣.٨٪ لأريحا، ونسبة ٣.٨٪ لسلفيت، ونسبة 5% لطوباس، ونسبة ١٣.٨٪ لجنين، ونسبة 5% لطولكرم، ونسبة ٦.٤٪ لقلقيلية. ويبين متغير نوع التمكين أن نسبة ٢٩٪ توفير، ونسبة ٥٧٪ تسليف، ونسبة ١٤٪ تعزيز قدرات. ويبين متغير حجم المشروع أن نسبة ٧٩٪ لصغير، ونسبة ٢١٪ متوسط.

*** أداة الدراسة**

تم إعداد استبانة لقياس "التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية-اتحاد الجامعيات التعاونية للتوفير والتسليف في الضفة الغربية كحالة دراسية"، بالاستناد إلى الأدب التربوي وخبرة الباحث.

وتكونت الاستبانة بمجملها من قسمين: -

١- القسم الأول: ويحتوي هذا الجزء على البيانات الأولية عن المعلم/ة يقوم بتعبئة الاستبانة وهي: (المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، العمر، مستوى الدخل، المنطقة، نوع التمكين، حجم المشروع).

٢- القسم الثاني: ويقيس التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية، ويتكون من ستة مجالات رئيسيـــة و(٦٢) فقرة، وكانت إجابة هذه الفقرات (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً).

*** صدق الأداة**

عرضت الاستبانة على المختصين وذوي الخبرة في عدد من الجامعات الفلسطينية من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير، وقد تم تعديل فقرات الاستبانة وفق الملاحظات والتعديلات المقترحة، وأعيد صياغة الاستبانة بشكلها النهائي وفقاً لذلك ليُصبح عدد فقرات الاستبانة بشكلها النهائي (٦٢) فقرة.

*** ثبات الأداة**

تم فحص للاستبانة بحساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach' alpha).

وذلك وفق الجدول (٢): –

جدول (٢): معاملات الثبات لأبعاد الدراسة والدرجة الكلية حسب معاملات الثبات كرونباخ ألفا.

المحاور	معامل الثبات
آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	0.914
التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي	0.969
التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي	0.952
تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي	0.942
ملاءمة التشريعات والقوانين للعمول بها للتمكين الاقتصادي	0.803
درجة استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي	0.952
الدرجة الكلية	0.984

من خلال النظر إلى الجدول (٢)، يتبين أن معاملات ثبات أداة الدراسة تراوحت بين (٠.٨٠٣) و(٠.٩٦٩)، وقد حصل مجال التوفير على أعلى معامل ثبات، في حين حصل مجال ملاءمة التشريعات والقوانين على أدنى معامل ثبات، وأخيراً بلغت قيمة ألفا على الدرجة الكلية (٠.٩٨٤)، مما يشير إلى دقة أداة القياس.

*** المعالجة الإحصائية**

بعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها وذلك تمهيدا لإدخالها للحاسب وقد تم إدخالها للحاسب وذلك بإعطائها أرقاما معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية حيث أعطيت الإجابة بدرجة كبيرة جداً خمس درجات، والإجابة بدرجة كبيرة أربع درجات، والإجابة بدرجة متوسطة ثلاث درجات، والإجابة بدرجة قليلة درجتين، والإجابة بدرجة قليلة جداً درجة واحدة. وذلك في جميع فقرات الدراسة وبذلك أصبحت الاستبانة تقيس التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية بالاتجاه الموجب. وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، واختبار تحليل التباين الأحادي، ومعادلة كرونباخ الفا وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

*** نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها والتوصيات**

يتناول هذا المبحث عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال استجابة أفراد العينة حول التمكين الاقتصادي للمرأة الفلسطينية العاملة في الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية، وفقاً لتساؤلات الدراسة وفرضياتها.

ويمكن تفسير قيمة المتوسط الحسابي كما يلي: –

جدول (٣): دلالة المتوسط الحسابي.

المتوسط الحسابي	الدلالة
2.33-1.00	منخفض
3.67-2.34	متوسط
5.00-3.68	مرتفع

وفي ضوء معالجة بيانات الدراسة إحصائيا توصلت الباحثة للنتائج التالية: –

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الأول: ما واقع التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات لأبعاد الدراسة، والدرجة الكلية، كما في الجدول (٤): –

جدول (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمحاور أثر استراتيجيات وآليات العمل والظروف المحيطة على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
9	تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي	4.0211	0.86478	عالية
1	التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي	3.9622	0.73579	عالية
8	التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي	3.9211	0.83887	عالية
3	استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي	3.7650	0.87442	عالية
3	آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية	3.7113	0.51915	عالية
5	ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول بها	2.7060	0.45340	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.6697	0.62865	متوسطة

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أثر آليات واستراتيجيات العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣.٦٦) وانحراف معياري (٠.٦٢٨)، وهذا يدل على أن أثر آليات واستراتيجيات العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف جاء بدرجة متوسطة. وتعزو الباحثة السبب الى شح موارد الاتحاد واعتماده بدرجة رئيسة على مبالغ التوفير التي تدفعها المنتسبات لاشتراكهن في الجمعيات التابعة للاتحاد في شتى المناطق في محافظات الضفة الغربية، وعدم انتظام الدعم المادي من الجهات المانحة، حيث أن الاتحاد يلجأ في بعض الأحيان إلى الاقتراض من جهات معينة، ومن ثم يقدم هذه المبالغ كقروض للجمعيات التي تقع تحت مظلته، فتقوم هذه الجمعيات بإقراض هذه المبالغ للعضوات المنتسبات فيها مما يجعل نسبة الفوائد في هذه الحالة عالية نوعا ما على المرأة المنتسبة. ولقد حصل محور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف على أعلى متوسط حسابي ومقداره (٤.٠٢)، وقد توافقت هذه النتيجة مع دراسة رحمان وسلطان (٢٠١٢)، حيث أوصت بضرورة توفير فرص العمل للمرأة وتعتبر شكل من أشكال تعزيز القدرات. ويليه محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف بمتوسط حسابي (٣.٦٢)، حيث توافقت مع دراسة (Balattmanet, 2013)، حيث جميعها أكدت على الدور الهام للتسليف في دعم تمكين المرأة. ومن ثم محور التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف بمتوسط حسابي (٣.٩٢)، يليه محور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة وأثرها على التنمية المجتمعية، ويليه محور آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة بمتوسط حسابي

(٣.٧١)، يليه محور ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة وأثرها على التنمية المجتمعية بأقل متوسط حسابي حيث بلغ (٢.٧٠). وترى الباحثة السبب في ذلك يعود لضعف القوانين المتعلقة بشؤون المرأة وقلتها وعدم ملامستها لواقع المرأة الفلسطينية من قبل المشرع الفلسطيني، حيث لم يتم تخصيص لجنة لدراسة واقع المرأة الفلسطينية في مجال المشاريع والجمعيات التعاونية من قبل الحكومة للوصول لمستوى من القوانين قادرة على تلبية احتياجات المرأة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات البعد، والدرجة الكلية، كما في الجدول (٥): –

جدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمحور أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
3	يساعد الاتحاد المنتسبات اليه في الحصول على تمويل مشاريعهن.	4.40	0.884	عالية
8	يساهم الاتحاد في نشر قيم العمل التعاوني والانتاجي لدى النساء المنتسبات اليه.	4.25	0.911	عالية
5	يعمل الاتحاد على رفع مستوى قدرات المنتسبات اليه.	4.19	0.914	عالية
3	يساهم الاتحاد في رفع مستوى الوعي لدى النساء المنتسبات اليه.	4.08	0.880	عالية
2	يساعد الاتحاد النساء في تسويق منتوجات للمشاريع.	3.93	0.571	عالية
9	يقوم الاتحاد بتدريب المنتسبات اليه على ادارة للمشاريع.	3.91	0.737	عالية
39	يعزز الاتحاد من نشاط الدفاع والمناصرة الذي تقوم به المرأة العاملة.	3.87	0.869	عالية
31	يساهم الاتحاد في تعزيز التنشيك والتنسيق بين صاحبات الأعمال داخل كل فرع وعلى المستوى العام.	3.71	0.753	عالية
1	يعمل الاتحاد على تزويد النساء المنتسبات اليه بالمعلومات والدراسات اللازمة لإدارة للمشاريع الانتاجية.	3.68	0.706	عالية
3	يقوم الاتحاد بتقديم استشارات فنية وادارية للمشاريع النسائية للمنفذة.	3.47	0.574	متوسطة
38	يساهم الاتحاد في تحسين البيئة القانونية لتنفيذ للمشاريع النسوية التعاونية.	3.47	0.755	متوسطة
31	يساعد الاتحاد صاحبات المشاريع في التقييم.	3.42	0.682	متوسطة
35	يساهم الاتحاد في الضغط والتأثير على السياسات والتشريعات الوطنية لما فيه صالح النساء العاملات.	3.12	0.712	متوسطة
4	يمارس الاتحاد دور رقابي وتدقيقي على عمل للمشاريع للمنفذة.	3.11	0.748	متوسطة
33	يعمل الاتحاد على حماية للمشاريع للمنفذة من الافلاس.	3.06	0.760	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.7113	0.51915	عالية

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣.٧١) وانحراف معياري (٠.٥١٩)، وهذا يدل على أن محور أثر آليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة جاء بدرجة عالية. وترد الباحثة السبب في ذلك يعود للدور الهام الذي يلعبه الاتحاد من خلال الخدمات التي يقدمها للنساء المنتسبات، والتمويل الذي يوفره لمشاريعهن. كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٥) أن (٩) فقرات جاءت بدرجة عالية و (٦) فقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة التي تنص على " يساعد الاتحاد المنتسبات اليه في الحصول على تمويل مشاريعهن" على أعلى متوسط حسابي (٤.٤٠)، ويليها الفقرة التي تنص على " يساهم الاتحاد في نشر قيم العمل التعاوني والانتاجي لدى النساء المنتسبات اليه" بمتوسط حسابي (٤.٢٥)، يليها الفقرة التي تنص على" يمارس الاتحاد دور رقابي وتدقيقي على عمل المشاريع المنفذة" بمتوسط حسابي (٣.١١). وترى الباحثة ان الاتحاد يهتم بمتابعة المشاريع المقامة من قبله، والقيام بالدور الرقابي من اجل ضمان نجاح تلك المشاريع والاستفادة من التجربة لمشاريع مشابهة. وحصلت الفقرة التي تنص على "يعمل الاتحاد على حماية المشاريع المنفذة من الافلاس" على أقل متوسط حسابي (٣.٠٦)، وترى الباحثة السبب في ذلك يكمن في المخاطر التي تواجه تلك المشاريع والتي هي خارج سيطرة الاتحاد، والتي تعتبر ذات علاقة بالوضع الاقتصادي العام في فلسطين، والذي يتصف بالضعف والتبعية للاقتصاد

الإسرائيلي وعدم الاستقلالية والتقلب من حين لآخر تبعاً للظروف السياسية التي تسيطر على الوضع السياسي الفلسطيني الإسرائيلي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما واقع التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات البعد، والدرجة الكلية، كما في الجدول (٦): –

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور التوفير.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
3	يشكل التوفير داعم إضافي واحتياطي للمشاريع النسوية	4.31	1.056	عالية
2	يساعد التوفير على مكافحة الفقر.	4.27	1.077	عالية
8	يساعد التوفير على إدماج المرأة في العملية التنموية.	4.16	1.057	عالية
3	يعمل التوفير على دعم تمكين المرأة اقتصادياً.	3.91	0.971	عالية
3	يساهم التوفير في الاهتمام برفع المستوى التعليمي.	3.81	0.869	عالية
1	يساعد التوفير في الحصول على عائد مادي.	3.79	0.853	عالية
9	يساهم التوفير في زيادة عدد المستفيدات من المشاريع.	3.73	0.848	عالية
4	يساهم التوفير في تنظيم عملية اشباع الحاجات الأساسية للأسرة.	3.71	0.853	عالية
5	إمكانية تحديد المستفيد من مبلغ التوفير يساهم في توجيه نشاط الأسرة.	3.60	0.813	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.9211	0.83887	عالية

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣.٩٢) وانحراف معياري (٠.٨٣٨)، وهذا يدل على أن محور التوفير كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف جاءت بدرجة عالية. وتعزو الباحثة سبب ذلك للدور الذي يقدمه التوفير في تمويل أكبر قدر ممكن من المشاريع وتوفير المال الازم لأنشطة تلك المشاريع لضمان نجاحها. كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٦) أن (٨) فقرات جاءت بدرجة عالية وفقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة التي تنص على " يشكل التوفير داعم إضافي واحتياطي للمشاريع النسوية" على أعلى متوسط حسابي (٤.٣١)، ويليها الفقرة التي تنص على "يساعد التوفير على مكافحة الفقر " بمتوسط حسابي (٤.٢٧)، يليها الفقرة التي تنص على "يساهم التوفير في تنظيم عملية اشباع الحاجات الأساسية للأسرة" بمتوسط حسابي (٣.٧١)، وحصلت الفقرة التي تنص على" إمكانية تحديد المستفيد من مبلغ التوفير يساهم في توجيه نشاط الأسرة " على أقل متوسط حسابي (٣.٦٠)، وترى الباحثة سبب ذلك كون الاتحاد يمول المشاريع ضمن مقاييس وشروط معينة للمشاريع بشكل عام مع توافق قدرات المستفيدة مع نوع المشروع الذي تتقدم به من حيث التخصص والخبرة ومجال العمل والفئة العمرية.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: ما واقع التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات البعد، والدرجة الكلية، كما في الجدول (٧): –

جدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة الدراسة لمحور التسليف.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
8	يساعد التسليف على إدماج المرأة في العملية التنموية.	4.29	1.024	عالية
5	يساهم التسليف بالتخفيف من نسبة البطالة عند النساء.	4.26	1.007	عالية
3	يساهم التسليف بالتخفيف من حدة الفقر.	4.23	0.989	عالية
3	يعمل التسليف على دعم تمكين المرأه اقتصادياً.	4.20	1.031	عالية
9	يساهم التسليف في زيادة عدد النساء المستفيدات من المشاريع.	3.88	0.779	عالية
4	يساهم التسليف في تعزيز تكافؤ الفرص أمام النساء العاملات.	3.87	0.784	عالية
3	يساهم التسليف في توفير الامكانيات المادية لقيام بمشاريع انتاجية.	3.75	0.684	عالية
2	يساهم التسليف في تعزيز اشباع الحاجات الأساسية للأسرة.	3.64	0.715	متوسطة
1	يلبي التسليف متطلبات المشاريع بشكل كافي.	3.54	0.670	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.9622	0.735	عالية

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣.٩٦) وانحراف معياري (٠.٧٣٥)، وهذا يدل على أن محور التسليف كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف جاءت بدرجة عالية. ويعود السبب في ذلك من وجهة نظر الباحثة أن التسليف يعد من أشكال التمكين التي تساعد المستفيدات وتمكنهم في البيئة التي يعيشون فيها لمواكبة الاحتياجات التي تفرض عليهم ضمن ظروف الحياة التي يعيشونها. كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٧) أن (٧) فقرات جاءت بدرجة عالية وفقرتين جاءتا بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة التي تنص على " يساعد التسليف على إدماج المرأة في العملية التنموية" على أعلى متوسط حسابي (٤.٢٩)، ويليها الفقرة التي تنص على "يساهم التسليف بالتخفيف من نسبة البطالة عند النساء" بمتوسط حسابي (٤.٢٦)، يليها الفقرة التي تنص على " يساهم التسليف في تعزيز اشباع الحاجات الأساسية للأسرة " بمتوسط حسابي (٣.٦٤). وحصلت الفقرة التي تنص على" يلبي التسليف متطلبات المشاريع بشكل كافي" على أقل متوسط حسابي (٣.٥٤)، وتعتقد الباحثة أن التسليف هو نوع من أنواع الدعم المكمل لبعض للمشاريع ويكون بمقدار محدود، ولا يمكن أن يكون له دوأر أساسياً مع الأهمية التي يلعبها بنفس الوقت.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع: ما واقع تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات البعد، والدرجة الكلية، كما في الجدول (٨): –

جدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة الدراسة لمحور تعزيز القدرات.

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
3	يعد تعزيز القدارت شكل اساسي من اشكال التمكين الاقتصادي للمرأة.	4.30	0.996	عالية
2	يساهم تعزيز قدارت المرأة في رفع مستوى مشاركتها في صنع القرار.	4.23	1.095	عالية
4	يعزز رفع قدرات المرأة من دورها القيادي في المجتمع.	4.22	1.093	عالية
9	يلعب رفع قدرات المرأة دورا كبيرا في نجاح ادارة المشاريع للنفذة.	4.18	1.044	عالية
8	تعزيز قدرات المرأة يلعب دورا كبيرا في رفع مستوى الوعي لديها.	4.16	0.978	عالية
1	تعزيز قدرات المرأة يساهم في زيادة عدد المشاريع النسوية.	4.05	0.900	عالية
3	يساهم تعزيز القدرات في تحسين فرص الحصول على تمويل للمشاريع.	3.75	0.842	عالية
3	يلعب تعزيز القدرات دورا كبيرا في زيادة تكافؤ الفرص امام المرأة في المجتمع.	3.73	0.871	عالية
5	تساهم أنشطة رفع القد ارت في تعزيز التعليم والتعليم المستمر للمرأة العاملة.	3.57	0.739	متوسطة
	الدرجة الكلية	4.0211	0.864	عالية

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٤.٠٢) وانحراف معياري (٠.٨٦٤)، وهذا يدل على أن محور تعزيز القدرات كشكل من أشكال التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف جاءت بدرجة عالية. وتعزو الباحثة السبب في ذلك للدور الهام الذي تلعبه قدرات المستفيدات في إنجاح المشاريع وتحقيق أهدافها المروجة حيث تلعب القدرات دورا رئيسياً هاماً في إدارة المشاريع، فعندما تمتلك المرأة القدرة العالية على إدارة مشروعها تصبح قادرة على مواجهة أو إدارة المخاطر إن

وجدت. كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٨) أن (٨) فقرات جاءت بدرجة عالية وفقرة واحدة جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة التي تنص على " يعد تعزيز القدرات شكل اساسي من اشكال التمكين الاقتصادي للمرأة " على أعلى متوسط حسابي (٤.٣٠)، ويليها الفقرة التي تنص على " يساهم تعزيز قدرات المرأة في رفع مستوى مشاركتها في صنع القرار" بمتوسط حسابي (٤.٢٣)، يليها الفقرة التي تنص على " يلعب تعزيز القدرات دورا كبيرا في زيادة تكافؤ الفرص امام المرأة في المجتمع " بمتوسط حسابي (٣.٧٣)، وحصلت الفقرة التي تنص على" تساهم أنشطة رفع القدرات في تعزيز التعليم والتعليم المستمر للمرأة العاملة " على أقل متوسط حسابي (٣.٥٧)، وترى الباحثة أن رفع القدرات يعد من مجالات الخبرة العملية للمستفيدات، ولا يندرج تحت مسمى التعليم والتعليم المستمر، وانما هو مهارة وخبرة مكتسبة من خلال الممارسة والتطبيق.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الخامس: ما مدى ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات البعد، والدرجة الكلية، كما في الجدول (٩): –

جدول (٩): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمحور ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
4	انضمام فلسطين للمعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة يعزز دور ومكانة المرأة الفلسطينية في المجتمع.	3.86	0.763	عالية
3	تنظم التشريعات الفلسطينية العمل التعاوني في فلسطين.	3.41	0.874	متوسطة
8	تراعي القوانين والتشريعات السائدة خصوصية مشاريع المرأة التعاونية.	3.29	0.876	متوسطة
1	تسهل القوانين واللوائح المنظمة لها التراخيص اللازمة للمشاريع النسوية.	3.21	0.698	متوسطة
5	تضمن القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.	2.30	0.641	منخفضة
3	تضمن القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين للمرأة المشاركة في صنع القرار.	2.27	0.662	منخفضة
3	تكفل القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين الاستقلال الاقتصادي للمرأة.	2.25	0.573	منخفضة
2	تنسجم القوانين والتشريعات المعمول بها في فلسطين مع الاتفاقيات والمعاهدات والقرارات الدولية المناهضة لكافة أشكال التمييز ضد المرأة.	2.23	0.734	منخفضة
31	تعمل السلطة الفلسطينية على مواءمة التشريعات والقوانين مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة التي انضمت اليها فلسطين مؤخرا.	2.13	0.771	منخفضة
9	تمنح القوانين والتشريعات السائدة اعفاءات ضريبية للمشاريع التعاونية النسوية.	2.11	0.894	منخفضة
	الدرجة الكلية	2.7060	0.453	متوسطة

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٢.٧٠) وانحراف معياري (٠.٤٥٣)، وهذا يدل على أن محور ملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة وأثرها جاءت بدرجة متوسطة. وتعزو الباحثة السبب في ذلك لعدم ملامسة القوانين والتشريعات لواقع المرأة العاملة المتجدد والذي بحاجة لقوانين خاصة بالوضع الاقتصادي الفلسطيني، الذي يعيش في سوق يعاني من التوتر السياسي بشكل مستمر وعدم الاستقلالية نتيجة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. كما وتشير النتائج في الجدول رقم (٩) أن فقرة واحدة جاءت بدرجة عالية و(٣) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، و (٦) فقرات جاءت بدرجة منخفضة. وحصلت

الفقرة التي تنص على "انضمام فلسطين للمعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بالمرأة يعزز دور ومكانة المرأة الفلسطينية في المجتمع " على أعلى متوسط حسابي (٣.٨٦)، ويليها الفقرة التي تنص على " تنظم التشريعات الفلسطينية العمل التعاوني في فلسطين" بمتوسط حسابي (٣.٤١)، يليها الفقرة التي تنص على " تعمل السلطة الفلسطينية على مواءمة التشريعات والقوانين مع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة التي انضمت اليها فلسطين مؤخرا" بمتوسط حسابي (٢.١٣)، وحصلت الفقرة التي تنص على "تمنح القوانين والتشريعات السائدة اعفاءات ضريبية للمشاريع التعاونية النسوية" على أقل متوسط حسابي (٢.١١)، وترى الباحثة أن ذلك يشكل عائق كبير أمام النمو الاقتصادي بشكل عام وليس فقد امام التمكين الاقتصادي للمرأة، ومن خلال إطلاع الباحثة على مجموعة من القوانين في هذا السياق لاحظت وجود ذلك أيضاً، وترى الباحثة أن السبب في ذلك كون السوق الفلسطيني يغلب علية مثل هذه المشاريع، وحيث أن العائدات الضريبية تشكل مصدرا هاماً في الدخل للحكومة الفلسطينية إن لم يكن مصدرا شبة رئيسياً.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي السادس: ما مدى استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة؟

استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات البعد، والدرجة الكلية، كما في الجدول (١٠): –

جدول (١٠): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لمحور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
9	تلحظ السياسات والاستراتيجيات الرسمية ضرورة تقديم الدعم للفئات الاجتماعية المهمشة كالمرأة.	4.12	1.161	عالية
5	تنص السياسات والاستراتيجيات الرسمية على محاربة الفقر.	4.11	1.192	عالية
3	تهتم السياسات والاستراتيجيات الرسمية برفع مستوى المعيشة للأسر الفلسطينية التي تعيلها نساء.	4,03	1.180	عالية
1	تشجع السياسات والاستراتيجيات الرسمية المشاريع الانتاجية للمرأة.	3.99	1.092	عالية
3	تهتم السياسات والاستراتيجيات الرسمية بتشغيل النساء ومحاربة البطالة في صفوفهن.	3.96	1.149	عالية
4	يقوم منفذو السياسات والاستراتيجيات الرسمية بالرقابة على عمل التعاونيات النسوية.	3.89	0.546	عالية
8	تستجيب السياسات والاستراتيجيات الرسمية لمتطلبات تمكين المرأة اقتصاديا	3.79	1.153	عالية
31	توحد ارادة وطنية لمواءمة السياسات والاستراتيجيات الرسمية مع المعاهدات والاتفاقات والقرارات الدولية الخاصة بالمرأة التي انضمت اليها فلسطين مؤخرا	3,30	0,986	متوسطة
3	تنسجم السياسات والاستراتيجيات الرسمية مع القوانين والتشريعات المنظمة للعمل التعاوني في فلسطين.	3.23	0,882	متوسطة
2	يسهل القائمون على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرسمية عمل مشاريع المرأة التعاونية.	3.23	0.948	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.7650	0,874	عالية

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية (٣.٧٦) وانحراف معياري (٠.٨٧٤)، وهذا يدل على أن محور استجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية للتمكين الاقتصادي للمرأة العاملة جاءت بدرجة عالية. وتعزو الباحثة السبب في ذلك لإدراك الجهات الرسمية للدور الهام للمشاريع من هذا النوع في دعم الاقتصاد الفلسطيني وتقليص نسبة الفقر وسد الفجوة فيه، إلا أننا لا نرى ذلك بالشكل الواضح على أرض الواقع وذلك بسبب الظروف الاقتصادية السيئة وشح الدعم المادي المقدم من الجهات الداعمة اللذين لا يسمحان بتطبيق السياسات والاستراتيجيات بالشكل الكامل لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة. كما وتشير النتائج

في الجدول رقم (١٠) أن (٧) فقرات جاءت بدرجة عالية و(٣) فقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة التي تنص على" تلحظ السياسات والاستراتيجيات الرسمية ضرورة تقديم الدعم للفئات الاجتماعية المهمشة كالمرأة" على أعلى متوسط حسابي (٤.١٢)، ويليها الفقرة التي تنص على" تنص السياسات والاستراتيجيات الرسمية على محاربة الفقر" بمتوسط حسابي (٤.١١)، يليها الفقرة التي تنص على " توجد إرادة وطنية لمواءمة السياسات والاستراتيجيات الرسمية مع المعاهدات والاتفاقات والقرارات الدولية الخاصة بالمرأة التي انضمت اليها فلسطين مؤخرا" بمتوسط حسابي (٣.٣٠). وحصلت الفقرة التي تنص على "يسهل القائمون على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرسمية عمل مشاريع المرأة التعاونية " والفقرة التي تنص على " تنسجم السياسات والاستراتيجيات الرسمية مع القوانين والتشريعات المنظمة للعمل التعاوني في فلسطين" على أقل متوسط حسابي (٣.٢٣)، وترى الباحثة أن سبب ذلك يعود لضعف القائمين على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرسمية في هذا المجال من جهة، والمعيقات التي تواجه عملية التنفيذ من جراء السياسات الإسرائيلية في محاولة إضعاف الاقتصاد الفلسطيني من جهة أخرى.

النتائج المتعلقة بفرضية الدراسة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تمكين المرأة اقتصاديا في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف تعزى لمتغيرات: (المؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والعمر، ومستوى الدخل، والمنطقة، ونوع التمكين، وحجم المشروع).

*** حسب متغير المؤهل العلمي**

جدول (١١): اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر المؤهل العلمي على التمكين الاقتصادي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	بين المجموعات	71.406	4	17.852	70.244	0.000
	داخل المجموعات	125.798	495	0.254		
	المجموع	197.205	499			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (٧٠.٢٤٤) ومستوى الدلالة (٠٠.٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥، أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في أثر المؤهل العلمي على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يعزى لمتغير المؤهل العلمي لجميع الفئات. وتعزو الباحثة السبب في ذلك لدور التعليم في رفع مهارات المستفيدات وصقل شخصيتهم ليمكنهن من النجاح في إدارة مشاريعهن، ويعزز قدراتهن بالتعلم المستمر لأي من متطلبات نجاح المشاريع.

*** حسب متغير الحالة الاجتماعية**

جدول (١٢): اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر الحالة الاجتماعية على التمكين الاقتصادي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	بين المجموعات	16.481	2	8.240	22.661	0.000
	داخل المجموعات	180.724	497	0.364		
	المجموع	197.205	499			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (٢٢.٦٦١) ومستوى الدلالة (٠٠.٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥، أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في أثر الحالة الاجتماعية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد

الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يعزى لمتغير الحالة الاجتماعية لجميع الفئات.

*** حسب متغير العمر**

جدول (١٣): اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر العمر على التمكين الاقتصادي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	بين المجموعات	21.738	4	5.435	15.331	0.000
	داخل المجموعات	175.467	495	0.354		
	المجموع	197.205	499			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (١٥.٣٣١) ومستوى الدلالة (٠٠.٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥، أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في أثر العمر على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يعزى لمتغير العمر لجميع الفئات.

*** حسب متغير مستوى الدخل**

جدول (١٤): اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر مستوى الدخل على التمكين الاقتصادي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	بين المجموعات	31.722	3	10.574	31.694	0.000
	داخل المجموعات	165.482	496	0.334		
	المجموع	197.205	499			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (٣١.٦٩٤) ومستوى الدلالة (٠٠.٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥، أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في أثر مستوى الدخل على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يعزى لمتغير مستوى الدخل لجميع الفئات، حيث أن مستوى الدخل يعتبر عاملا هاما لتوجيه المستفيدات نحو مثل هذه المشاريع، حيث أن التمكين الاقتصادي يعمل على زيادة الدخل للمرأة العاملة لمواجهة متطلبات الحياة.

*** حسب متغير المنطقة**

جدول (١٥): اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر المنطقة على التمكين الاقتصادي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	بين المجموعات	33.584	10	3.358	10.037	0.000
	داخل المجموعات	163.621	489	0.335		
	المجموع	197.205	499			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (١٠.٠٣٧) ومستوى الدلالة (٠٠.٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥، أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في أثر المنطقة على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يعزى لمتغير المنطقة لجميع الفئات، حيث أن يوجد اختلاف في نوع المشاريع في مدن الضفة الغربية، ووجود اختلاف في مستوى الفقر وحجم التوفير لدى النساء العاملات.

*** حسب متغير نوع التمكين**

جدول (١٦): اختبار تحليل التباين الأحادي لاستجابة أفراد العينة في أثر نوع التمكين على التمكين الاقتصادي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	بين المجموعات	61.960	2	30.980	113.846	0.000
	داخل المجموعات	135.245	497	0.272		
	المجموع	197.205	499			

يلاحظ أن قيمة ف للدرجة الكلية (١١٣.٨٤٦) ومستوى الدلالة (٠٠.٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة ٠.٠٥، أي أنه توجد فروق دالة إحصائياً في أثر نوع التمكين على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يعزى لمتغير نوع التمكين لجميع

الفئات، حيث أن نوع التمكين متغير حسب طبيعة المشروع وقدرات المستفيدات.

*** حسب متغير حجم المشروع**

جدول (١٧): اختبار "ت" لاستجابة أفراد العينة في أثر حجم المشروع على التمكين الاقتصادي

المحور	حجم المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	صغير	395	3.65	0.642	1.213	0.226
	متوسط	105	3.73	0.572		

يلاحظ أن قيمة "ت" للدرجة الكلية (١.٢١٣) ومستوى الدلالة (٠٠.٢٢٦)، وهي أكبر من مستوى الدلالة ٠.٠٥، أي أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في أثر حجم المشروع على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف يعزى لمتغير حجم المشروع لجميع الفئات، وترى الباحثة أن السبب في ذلك إلى أن حجم المشروع له علاقة بنجاحه، أي أنه كلما زاد حجم المشروع ارتفع مستوى التمكين، ولكن كلما زاد حجم المشروع زادت تكاليفه ومتطلباته، وهذا يتطلب توفير التمويل الكافي للمشروع.

*** نتائج الدراسة**

١- يوجد أثر متوسط لآليات واستراتيجيات العمل بكافة مجالاتها على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٢- يوجد أثر مرتفع لتعزيز قدرات المرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف،

٣- يوجد أثر مرتفع للتسليف على المرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٤- يوجد أثر مرتفع للتوفير على المرأة العاملة في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف.

٥- يوجد أثر مرتفع لاستجابة السياسات والاستراتيجيات الرسمية على التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة على التنمية المجتمعية.

٦- يوجد أثر مرتفع لآليات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة.

٧- يوجد أثر متوسط لملاءمة التشريعات والقوانين المعمول للتمكين الاقتصادي للمرأة على التنمية المجتمعية.

٨- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تمكين المرأة اقتصاديا في اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف تعزى لمتغيرات: (المؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والعمر، ومستوى الدخل، والمنطقة، ونوع التمكين)، في حين تبين عدم وجود فروق دالة إحصائياً حسب متغير حجم المشروع.

*** توصيات الدراسة**

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بالآتي: -

١- ضرورة العمل على تطوير السياسات والاستراتيجيات الرسمية الخاصة بعمل المشاريع النسوية.

٢- ضرورة العمل على دعم برامج التوفير والتسليف، والتي من شأنها تعزيز دور المرأة في المشاريع ونجاحها.

٣- ضرورة العمل على ملائمة التشريعات والقوانين المعمول بها في دعم تمكين المرأة من خلال مراعاتها للمشاريع النسوية وخصوصيتها.

٤- العمل على الارتقاء بآليات واستراتيجيات عمل اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة من حيث تطوير وتعزيز القدرات والتمويل المالي.

٥- العمل على تطوير برنامج تدريبي شامل في مهارات إدارة الأعمال والتسويق للمنتجات والذي باستطاعته رفع مستوى المتدربات وتطويرهن في النواحي الادارية والمعرفية ليتمكن من إدارة مشاريعهن.

٦- تقديم الدعم للمشاريع من خلال تخفيض تكاليف التراخيص من البلديات والمجالس المحلية، واعفاءات ضريبية وتسهيلات في الإجراءات والمعاملات.

٧- العمل على خلق منظومة مالية مدعومة بشكل محلي ودولي قادرة على توفير الدعم المالي لمختلف المشاريع المالية بشكل مستمر بما يضمن استدامتها.

٨- العمل على سن قوانين وتشريعات تخدم المشاريع النسوية وتمنحها التسهيلات والدعم الحكومي.

٩- بناء سياسات قصيرة وطويلة المدى من قبل الجهات ذات الصلة لربط نشاط المنظمات غير الحكومية بالخطط التنموية وسوق العمل.

١٠- ضرورة إجراء دراسات أخرى حول نفس الموضوع وباستخدام متغيرات أخرى لقياس أداء المنظمات ولفترات اختبار أطول.

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف. (٢٠١٦). دليل الإجراءات المحدث، رام الله، فلسطين.

الخاروف، آمال. (٢٠١١). "مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا في الأردن (تقدم تمكين المرأة الاقتصادي بين الكم والنوع)"، دراسة مقدمة للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية "جهد"، عمان، الأردن.

الدراغمة، تمام. (٢٠١٤)."فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن"، جامعة النجاح. نابلس، فلسطين.

رحمان، سلطان. (٢٠١٢). "تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية"، حيدر أباد، الهند.

الرقب، مؤمنة. (٢٠٠٩). "معوقات ممارسة المرأة للسلوك القيادي في مؤسسات التعليم العالي بمحافظات غزة وسبل التغلب عليها. غزة، فلسطين.

سعد، وجدان. (٢٠٠٧). "أثر الجمعيات التعاونية في تنمية المرأة"، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا، كلية تنمية المجتمع، قسم التنمية الريفية، السودان، الخرطوم.

سلامي، منيرة. (٢٠١٦). "المرأة واشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الخامس، الجزائر.

سليمان، هدى. (٢٠٠٤). "دور الجمعيات الإنسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (١٦)، الجزء (٣).

عبد السلام، أميرة. (٢٠١٥). "الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع"، مجلة الدراسات العرية في التربية وعلم النفس، ص٣٢٥-٣٥٩، مصر.

العتيبي، سعد. (٢٠٠٥). "تمكين العاملين، إطار مفاهيمي"، الملتقى السنوي العاشر، إدارة الجودة الشاملة، الرياض.

ملحم، سليم. (٢٠٠٦). "التمكين كمفهوم إداري معاصر"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، مصر الجديدة، القاهرة، ص8.

نجم، منور. (٢٠١٣). "دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية – دارسة تحليلية للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها"، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، العدد الثالث، ص 814 – ص834. غزة. فلسطين.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Blattaman, w, (2013): Building Womens Economic and Social Empowerment Enterprise, Uganda.

Duflo.(2012) : Womens Empowerment and Economic Development , JOURNAL OF ECONOMIC LITERATURE. VOL. 50, NO. 4, ECEMBER 2012. (pp. 1051-79).

Gretchen M. Spritzer," Psychological Empowerment in the work Place": Dimensions, Measurement And Validation, Academy Of Management journal, Vol 38, No. 5, 1995, PP: 1442-1452 .